العوامل المؤثرة على تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة السعودية
(دراسة مطبقة على عضوات مجلس الشورى)

إعداد

د/ هند بنت سفر بن حمدان العتيبي

١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م

الفصل الاول
مشكلة الدراسة وابعادها

١ . ١ مقدمة الدراسة:

تشهد قضايا المرأة اهتماماً كبيرًا وتصاعداً ملحوظاً على الساحة المجتمعية محليا ودوليا، نتيجة لما تطرحه حركات حقوق المرأة من مطالِبٍ تشريعية، وتضُم حقوق المرأة منظومةٍ متكاملةٍ من التشريعات والأنظمة التي تُمكنها من أداء دورها بفاعلية تجاه مجتمعِها، ويُعدّ تعليم المرأة اهم حق لها في هذهِ المنظومة .

وقدْ انتشر تعليم المرأة وتوسعْ في المجتمع السعودي بعد الطفرة النفطية، والتي ساهمت في إحداث تغييرات في بُنية ووظائف وثقافة المجتمع ، باعتبار أن المرأة تشكل عنصراً حيوياً ومهماً من عناصر تغير المجتمع، لذا كان من المنطق أن يُمثل عملها دوراً حيوياً في التحول الفكري ، لتفعيل التطور التوعوي للمجتمع، مما انعكس على طبيعة ونوعية الأدوار التي كانت تمارسها المرأة فتغيرت أدوارها من مرحلة الأدوار التقليدية إلى مرحلة الأدوار الحديثة .

وقد قطعت المرأة السعودية أشواطاً طويلة في مجالات الفكر والعمل والأدب والدراسة العلمي واكتسبت خِبرات هائلة في مجالات متنوعة، ورغم ذلك ظلت اوضاع المرأة محاطة بالعديد من المحاذير، وهذا ما أشارت اليه دراسة القحطاني الى ان سلطوية النظام الاجتماعي غذت العُرف المحلي والقانون الخاص للجماعة في بلورة طبيعة الدور الوظيفي المحُجم للمرأة (القحطاني، ٢٠٠٤م، ص٦٢).

وإذا نظرنا إلى العمل السياسي للمرأة في المجتمع السعودي، والمتمثل في المشاركة السياسية الرسمية (عضويتها في مجلس الشورى) تساءلت الباحثة عن دور البيئة الاجتماعية في فاعلية أوتدني مستوى المشاركة السياسية للمرأة ، والذي اتسم بالتدني وفقا لنتائج دراسة(الختاتنة،٢٠٠٥م ،ص ٨٧) والتي وضحت ان العوامل الاجتماعية والثقافية تتباين وتختلف قوتها تبعاً للظروف الحضارية والتاريخية والاجتماعية والسياسية ،

كالمُوروثات الثقافية ،التنشئة الاجتماعية ، ونظرة المرأة لذاتها ، ونقص البرامج التدريبية للمرأة ، فمُشاركتها السياسية رهينة بما يمنحه المجتمع من حريات (التعليم، العمل، الأنشطة، المشاركة).

وباستعراض الجهود السابقة وبالنظر إلى أدبيات التُراث النظري، لم تتوصل الباحثة الى دراسة تناولت العوامل المؤثرة على تفعيل مستوى المشاركة السياسية الرسمية للمرأة في المجتمع السعودي (كعضوة في مجلس الشورى) من وجهة نظر المرأة العضوة في المجال السياسي الرسمي تحديداً، بالإضافة لحداثة تجربة المرأة السعودية في مجلس الشورى التي كانت عام٢٠١٣م، وتُعتبر هذه الدراسة من الدراسات القليلة التي تُناقش قضية المشاركة السياسية للمرأة السعودية .

وعلى ذلك يُصبح التعرف على الواقع الحقيقي للعوامل الاجتماعية والثقافية المؤثرة على تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة السعودية شرط ضروري لفهم ظاهرة تدني مستوى المشاركة السياسية للمرأة السعودية، وقد استخدمت الباحثة منهجية النظرية المجذرة كإحدى طرق الدراسة الكيفي، بغية الوصول الى فهم أعمق لهذه العوامل المؤثرة على تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة في المجتمع السعودي.

١ . ٢ مشكلة الدراسة:

رغم الاهتمام المُتزايد بقضية المشاركة السياسية للمرأة ، إلا أن هناك العديد من الصعوبات التي تعترض مسيرتها بشكل واضح في السنوات الاخيرة بمختلف المجتمعات ، وذلك وفقا لما خلصت اليه دراسة ابراش من ان نسبة النساء المشاركات في البرلمانات عبر العالم هي ١٥.٢% من الأعضاء ،أعلاها في الدول الاسكندنافية ٣٩.٧%، وفي البرلمان الاوروبي ٣١% ، وفي أسيا ١٥.٤% أما في الدول العربية فهي٥.٦% (ابراش،٢٠١١م،ص ١٤٩)، وعلى المستوى العربي اوضحت احدى الدراسات ان الثقافة الذكورية جعلت السياسة قاصرة على الرجل مما يؤدي الى تدني مشاركة المرأة السياسية (ليلة،٢٠١٥م)، وهذا ما أكده التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين لعام ٢٠١١م،فقد حصل

مؤشر التمكين السياسي للمرأة في المملكة العربية السعودية على ٠,٥٧٥٣ نقاط، وبذلك احتلت مركزا منخفضاً، حيث كان ترتيبها ١٣١ من بين ١٣٥ دولة، ومقارنةً مع دول مجلس التعاون الخليجي حصلت المرأة السعودية على ١,٤ نقطة من أصل ٥ نقاط، بينما بلغ معدل التمثيل السياسي للمرأة في المملكة العربية السعودية ٧% فقط، (https://chronicle.fanack.com/) ولمواجهة هذا الواقع، استخدمت الدولة التمثيل النسبي للمرأة من خلال تعيينها في مجلس الشورى وانتخابها في المجالس البلدية فبداية من عام ٢٠٠٦م ، تم تعيين ست نساء مُستشارات، وفي ٢٠٠٩/٥/٢٨م ، زاد عددهُن إلى اثنتي عشر مستشارة، لهن حق الحضور وإبداء الرأي من دون التصويت ، وفي ٢٠١٣/١/١١م دخلت ثلاثين امرأة لعضوية مجلس الشورى ، حيث خصص ٣٠ مقعداً للنساء، بنسبة ٢٠% ودخول المرأة المجالس البلدية مرشحة ومنتخبة عام ٢٠١٥م ،وبلغت نسبة ترشحها ٧٥% ، ورغم ذلك اكدت التقارير ان دور المرأة بقي دوراً غير مُؤثر، وهذا ما أشار اليه (تقرير هيئة الامم المتحدة للمرأة ،٢٠١٤م) بآن نسبة المشاركة السياسية للمرأة السعودية بلغت المرتبة ١١٧ من اصل ١٤٢ دولة (http://spring-forward.unwomen.org/ar) مما يعني أن القصور مازال قائما حتى بعد زياده تمثيلهن في المجال السياسي، وهذا القصور لا يعود غالبا إلى عقبات تشريعية ، بل هي عقبات ثقافية، وهذا ما أكدته العديد من الدراسات المحلية على ان المجتمع يربط الإنجاز والعمل السياسي بالذُكورة أكثر من الأُنوثة (العيسى، ٢٠٠٨م، ص٢٧)، وبأن هُناك مشاركةً سياسية للمرأة السعودية لكنها بدرجة متوسطة، بسبب بعض المعوقات مثل: الأهل والمورُوثات الثقافية و الاجتماعية، والتصورات القبلية والدينية الخاطئة (السديري، ١٤٣٥هـ،ص١٥).

في ضوء تلك المعطيات جاءت هذه الدراسة التي حاولت انجاز فهم واقعي لمظاهر المشاركة السياسية للمرأة السعودية والتعرف مباشرة على مجموعة العوامل المؤثرة على هذه المشاركة، وعلاقتها بتدني مستوى فاعلية مشاركتها السياسية.

ومن هذا المنطلق تتحدد مشكلة الدراسة وهدفها في محاولة الاجابة على التساؤل التالي:

ما العوامل المؤثرة على تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة السعودية من وجهة نظر عضوات مجلس الشورى السعودي؟

١ . ٣ تساؤلات الدراسة:

ما العوامل المؤثرة على تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة السعودية من وجهة نظر عضوات مجلس الشورى.

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيس عدة تساؤلات فرعية هي:

١. ما العوامل الأكثر تأثيراً على تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة السعودية؟
٢. ما اتجاهات المرأة السعودية نحو واقع مشاركتها السياسية؟
٣. ما التصور المقترح للتعامل مع آلية تفعيل المشاركة السياسية للمرأة السعودية؟

١ . ٤ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن العوامل المؤثرة على تفعيل مستوى مشاركة المرأة السياسية في المجتمع السعودي من وجهة نظر عضوات مجلس الشورى.

ويتفرع من هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية:

١. تحديد العوامل الاجتماعية والذاتية و الثقافية والتشريعية الأكثر تأثيرا على المشاركة السياسية للمرأة السعودية.
٢. الكشف عن اتجاهات المرأة السعودية نحو واقع مشاركتها السياسية.
٣. تقديم تصور مقترح للتعامل مع آلية تفعيل المشاركة السياسية للمرأة السعودية.

١ . ٥ أهمية الدراسة:

تأتي هذه الدراسة في الوقت تمر فيه المنطقة العربية بتحولات اقليمية ودولية، مما يولي أهمية كبيرة لقضايا المرأة عامة ،والمشاركة السياسية للمرأة خاصة، وتظهر أهمية هذه الدراسة في العديد من النقاط التي يمكن توضيحها على النحو الاتي:-

١ . ٥ . ١ من الناحية النظرية :

١- تقوم بتقديم صورة تتسم بالدقة والشمول قدر الإمكان عن الثقافة المحلية للمجتمع السعودي من منظور العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية للمرأة السعودية.

٢- اتخاذ العوامل الثقافية المؤثرة على تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة السعودية مدخلاً للتعرف على واقع فاعلية هذه المشاركة.

٣- تُعد محاولة علمية للكشف عن قضية غامضة وشائكة على المجتمع السعودي، بهدف محاولة استجلاء حقيقة هذه القضية وكشف الغموض الذي يعتريها.

٤- كما أن تحليل وتفسير هذه النتائج يعد إثراءً نظرياً في ميدان علم الاجتماع وفروعه، وبوجه خاص علم الاجتماع السياسي، وعلم الاجتماع الثقافي، وعلم اجتماع المرأة ،حيث تستهدِف هذه الدراسة التعرف على العوامل الثقافية المؤثرة على تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة السعودية وأسبابها وأثارها والعمل على فاعليتها.

١ . ٥ . ٢ من الناحية التطبيقية

١- فإن النتائج التي توصلت اليها هذهِ الدراسة، يمكن أن تُسهِم في إمداد جهات الاختصاص والمسؤولين ببعض المعلومات التي من شأنها معرفة العوامل المؤثرة على تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة وبالتالي العمل على فاعلية هذه المشاركة .

٢- المعلومات التي تدلي بها هذه الدراسة ،والنتائج التي توصلت اليها يُمكن أن تُثير انتباه الباحثين في هذا المجال للتعمق في دراسات لاحقة مستقبلية.

٣- من شأن هذه الدراسة أيضا أن تُسهم في رسم خُطط وبرامِج تعمل على استفادة مجلس الشورى والجهات الاخرى من نتائج الدراسة وتوصياتها.

١ . ٦ حدود الدراسة:

١ . ٦ . ١ **الحدود الموضوعية:** اقتصرت هذه الدراسة على العوامل المؤثرة على تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة السعودية ،والتي تُمثل أحد المداخل النظرية المهمة لتفسير تدني نسبة المشاركة السياسية للمرأة.

١ . ٦ . ٢ **الحدود البشرية:** النساء العضوات في مجلس الشورى كعينة رئيسية للدراسة ، وعددهن (١٠)عضوات، ونظراً لوصول الدراسة الى مرحلة التشبع من البيانات التي تم الحصول عليها من العضوات ، اكتفت الباحثة بهذا العدد، وبما أنهن ليسوا بالعدد الكبير فقد استخدمت الباحثة معهن طريقة دراسة الحالة المتعمقة .

١ . ٦ . ٣ **الحدود المكانية:** اقتصرت الدراسة الحالية على مجلس الشورى في مدينة الرياض، وقد حُدد هذا المجال المكاني نظراً لكونه المكان الوحيد الذي يُمكن الحصول منه على العينة المناسبة لهذه الدراسة.

١ . ٦ . ٤ **الحدود الزمانية:** قامت الباحثة بتطبيق هذه الدراسة، وجمع البيانات خلال العام الدراسي١٤٣٦هـ-١٤٣٧هـ الموافق ل٢٠١٥م-٢٠١٦م.

١ . ٧ مفاهيم ومصطلحات الدراسة:

وجدت الباحثة من خلال مشكلة الدراسة أن هناك مفهوماً أساسياً كمفهوم المشاركة السياسية للمرأة إلا أن إجراء الدراسة يتطلب العديد من المفاهيم التي قد تظهر أثناء الدراسة، لذلك سوف تتناول الباحثة المفاهيم البارزة المطروحة في مشكلة الدراسة كما تجدر الاشارة هنا إلا أن المفهوم لا يتواجد بمفرده بل يتواجد مرتبطا بمفاهيم أُخرى إذ يُشكل هذا الارتباط التصور النظري، ومن هُنا فإن اختلاف العُلماء في تحديد المفاهيم يرجع بالدرجة الأولى إلى اختلاف تصوراتهُم النظرية ومُنطلقاتهم الأيديولوجية وتوجُهاتهِم

الفِكرية، ومن المفاهيم الواردِة في هذه الدراسة (مفهوم المشاركة – مفهوم المشاركة السياسية)

ويُعتبر مفهوم المشاركة السياسية (political participation) من المفاهيم التي دار حولها جدل واسع في العلوم الاجتماعية ،لارتباطه بالعديد من فروع العلم، وارتباطه بمفاهيم في أدبيات علم الاجتماع مثل مفهوم :القوة، والأيديولوجيا والطبقة والنظام السياسي و الاجتماعي، كما نال أهمية بارزة في الدراسات والبحوث التي تناولت الأنساق الاجتماعية والسياسية للمجتمعات الانسانية.

١ . ٧ . ١ مفهوم المشاركة

١- تعريف المشاركة لغويا:

التعريف والاشتقاق اللغوي في اللغة العربية للمشاركة Participation هو اسم المفعول للكلمة اللاتينية ،Participation ويتكون هذا المصطلح اللاتيني من جزأين، الأول هو (Part) Par بمعنى جزء، والثاني هو Compar ويعني "القيام ب "، وبالتالي فإن كلمة المشاركة تعني حرفيا To take Part أي القيام بدور(عبدالوهاب،١٩٩٩م، ص١٠٦)

٢- تعريف المشاركة اصطلاحا:

"أن يكون القرار السياسي، أو السياسة التي تتبناها الدولة هي محصلة أفكار ومناقشة جمهرة من المواطنين، الذين يتأثرون بهذا القرار أو تلك السياسة.(سيدي باب، د ت، ص ٧٠١) يحصر هذا التعريف المشاركة بأنها مُساهمة المواطنين في صناعة واتخاذ القرار السياسي للدولة، الذي قد نوقش من طرفهم ويتأثرون به.

كما عرفت كذلك المشاركة بأنها: "الوسيلة التي يستطيع بها أهالي المجتمع الاشتراك في المؤسسات، وأن يكون لهم تأثير على صنع القرارات والبرامج التي تواجه مشكلات مجتمعهم وتؤثر على حياتهم.(الطيب، ١٩٩٨ ، ص٢٥).

يركز هذا التعريف على مجالات المشاركة، حيث يحصرها في بعدين اثنين هما: اندماج الافراد في المؤسسات المختلفة، ومشاركتهم في صنع القرارات والبرامج التي تؤثر على حياتهم أو لحلّ مشاكلهم.

٣- تعريف المشاركة اجرائيا

هو منح المرأة السعودية الحق في المساهمة الفِعلية و الكاملة الرسمية في العمل السياسي بهدف التأثير في عملية صنع القرار لتحقيق الصالح العام.

١ . ٧ . ٢ مفهوم المشاركة السياسية

١- تعريف المشاركة السياسية لغويا:

أي أن المشارك له نصيب في الشأن السياسي وأن يُشارك المواطن سياسياً بمعنى أن يؤدي دوراً في الحياة السياسية .(بركات،٢٠٠١م،ص١٤١)

٢- تعريف المشاركة السياسية اصطلاحا:

"الدور المؤثر الذي يقوم به الفرد أو الجماعة للمشاركة في صياغة القرارات التي تمس مصالح ذلك الفرد أو تلك الجماعة".(بلح، ١٩٩١ ، ص ١٤) يرى هذا التعريف أن المشاركة السياسية هي مساهمة الأفراد والجماعات في صناعة القرارات التي تمس مصالحهم.

تُعرف كذلك المشاركة السياسية بأنها: "العملية التي يقوم الفرد من خلالها بدوره في الحياة السياسية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يسهم في مناقشة الأهداف العامة لذلك المجتمع وتحديد أفضل الوسائل لإنجازها، وقد تتم هذه المشاركة من خلال أنشطة سياسية مباشرة وغير مباشرة".(عيسى، وعمارة، ٢٠٠٤ ، ص ١٧٩) يقر هذا التعريف، بأن المشاركة السياسية هي العملية التي يكون بمقتضاها الفرد فاعلا في الحياة السياسية من خلال مساهمته في صياغة أهداف المجتمع، أي في صناعة السياسات المختلفة، مع تحديد أفضل الوسائل لتحقيقها، ويتم ذلك من خلال أنشطة سياسية مباشرة كالانتخاب،

التصويت، وغيره، أو من خلال أنشطة سياسية غير مباشرة، مثل مناقشة القضايا السياسية والاهتمام بها.

يعرف كل من "إسماعيل علي سعد" و"السيد عبد الحليم الزيات" المشاركة السياسية بأنها: "عملية اجتماعية سياسية طوعية ورسمية، تتضمن سُلوكاً مُنظماً مشروعاً ومتواصلاً، يُعبر عن اتجاه عقلاني رشيد، ينُم عن إدراك عميق لحقوق المواطنة وواجباتها، وفهم واعٍ لأبعاد العمل الوطني وفعاليته، من خلالها يُباشر المواطنون أدوار وظيفية فعالة ومؤثرة في ديناميات الحياة السياسية ومُخرجاتها (سعد، و الزيات، ٢٠٠٣ م، ص ١٥٠) يقِر هذا التعريف بأن المشاركة السياسية، هي عملية اجتماعية سياسية واعية، بمعنى يقوم بها المواطنون وفقاً لإدراكهم لحقوقهم وواجباتهم، فهي إذن وسيلة للمطالبة بمختلف الحقوق.

وتُعرف أيضا بأنها: "الجهود الاختيارية أو التطوعية التي يبذلها أفراد المجتمع بهدف التأثير على بناء القوة في المجتمع، والإسهام في صنع القرارات الخاصة بالمجتمع، في ضوء الموقع الطبقي الذي يحتلهُ الأفراد في البِناء الطبقي(سعد، والزيات ، ١٩٩٩ ، ص ١٠) يرى هذا التعريف أن المشاركة السياسية هي كُل الأنشطة الفردية الإرادية مهما كانت طبيعتها، بشرط أن تعمل على صناعة القرارات المختلفة داخل المجتمع، وذلك وفقا للموقع الطبقي لكل فرد في البناء الاجتماعي ككل.

٣- تعريف المشاركة السياسية اجرائيا:

وما تقصده الباحثة هُنا: الواقع الحقيقي لمظاهر المشاركة السياسية للمرأة في المجتمع السعودي من خلال الفُرص التي تُتيحها لها الدولة للتعبير عن أراء مجتمعها ، والإسهام في كافة عناصر المشاركة السياسية للمرأة في مجلس الشورى.

ملخص الدراسة وتوصياتها ومقترحاتها

٥ . ٢ نتائج الدراسة

اولا: النتائج المتعلقة بالبينات الأولية لعينة الدراسة

١. العمر:

أثبتت الدراسة أنّ العضوات اللاتي يقعن في الفئة العمرية من ٤٠سنة الى اقل من ٥٠ سنة، يمثلن أعلى نسبة من المشاركات في الدراسة، حيث بلغت ٧٠%، يليهن العضوات ذات الفئة العمرية والتي تضم ٥٠ سنة فأكثر والتي تُمثل نسبة ٣٠%، وهن من رائدات العمل السياسي ،واللاتي عملن مستشارات قبل انضمامهن كعضوات في مجلس الشورى.

والعمر يعكس الأُثر الواضح للمشاركة السياسية ،إذ لا يمكن أن تُرشح الفئات العمرية الأقل من ٣٠ في عضوية مجلس الشورى، بالرغُم من ازدياد الوعي والتعليم لدى هذه الفئات، فما زال الوعي والاتجاهات السياسية على مستوى القاعدة محدود نحو تقييم قدرات السيدات في بداية الثلاثين من العمر، فانخراط المرأة في العمل السياسي يحتاج لمراحل حتى تدخل هذا المجال ،فتكون الفئات العمرية الكبرى أكثر نضجاً وأكثر التزاماً من الفئات العمرية الأصغر، نظراً لتجاربهنْ الحياتية والعملية .

٢. الدرجة العلمية:

اثبتت الدراسة أنّ العضوات الحاصلات على درجة أُستاذ مساعد يمثلن نسبة ٩٠% من أفراد العينة، وبلغت نسبة من حصلن على درجة أُستاذ ١٠% من نسبة افراد العينة.

ولم تسجل الدراسة حصول أي عضوة على مؤهل أدنى من مؤهل الدكتوراه، وهذا متوقع نسبة الى ثورة التعليم العالي التي فتحت فرص واسعة في الجامعات للدراسات الجامعية وفوق الجامعية، كما أتضح من خلال الدراسة الميدانية أن جميع العضوات لديهن مستوى تعليمي عالي وهذا يجعلهن أكثر دقة وتروي في اتخاذ أي قرار، وكذلك المشاركة في أي قرار يصب في مصلحة الوطن ،فالتعليم يساهم في توسيع مدارك الانسان ويزيد من قدرة المرأة على معرفة القوانين والتشريعات والحقوق والواجبات، ويحسن من نظرة المرأة الى نفسها والى مجتمعها، وترجح الباحثة أن المستوى التعليمي له الأثر الكبير على عقليتهم الناضجة والمدركة لمكانة المرأة ودورها.

٣. العمل

اثبتت الدراسة أنّ العضوات اللاتي يعملن أكاديميات في جامعات المملكة العربية السعودية، يمثلن أعلى نسبة من المشاركات في الدراسة، حيث بلغت ٧٠%، يليهن العضوات اللاتي عملن في العمل الإداري والتي تمثل نسبة ٢٠%، وتأتي النسبة الاقل وهن الطبيبات حيث يمثلن نسبة١٠% من نسبة افراد العينة.

معظم العضوات نساء عاملات في الخدمة المدنية، وذو تخصصات علمية متنوعة، منهن الطبيبات، ومنهن ذو التخصص الإداري، ومنهن الأكاديميات في مختلف جامعات المملكة، فالحصول على فرصة عمل يتطلب قدراً عالياً من التعليم خصوصاً مع ارتفاع نسبة البطالة ومن هُنا يمكن القول أن تعاضُد العمل مع التعليم يقوم بدوراً حاسماً في بناء شخصية المرأة اضافة إلى أن العمل يُنمي روح الاستقلالية والثقة للمرأة ويمنحها اعتزاز قوي بشخصيتها ويساعدها على صقل خبرتها وقدرتها على التعامل مع معطيات الحياة ،والبعض منهن لهن خبرة طويله في العمل التطوعي بالإضافة لعملهن الأساسي، ويرجع ذلك الى أن تجميد المشاركة السياسية للمرأة السعودية، لفترات طويله دفع الكثير من السيدات للانخراط في العمل التطوعي رغبة منهن في المشاركة المجتمعية، وتُلاحظ الباحثة أن معظم أفراد العينة كن يعملن في قطاع التعليم وقد يعود السبب في ذلك للفكرة السائدة في مجتمعنا وخاصة في المرحلة السابقة وهي أن مهنة التعليم هي أفضل مهنة للفتاة.

٤. عدد سنوات الخبرة في مجلس الشورى

أثبتت الدراسة ان العضوات اللاتي يمتلكن خبرة داخل المجلس اكثر من ثلاث سنوات هن اللاتي عملن كمستشارات سابقا، ،ويمثلن٣٠% ،ويلي هذه المجموعة ،مجموعة صدر قرار انضِمامِهن للمجلس منذ ثلاث سنوات ،حيث بلغت نسبتهن ٧٠%من مجموع افراد العينة.

وهنا أخذنا في الاعتبار تاريخ تعيينهن في مجلس الشورى، فقد صدر الأمر الملكي بانضمامهن للمشاركة السياسية في مجلس الشورى في عام ١٤٣٤/٣/٣هـ ،وهناك عضوات عملن (مستشارات) ،أمتد عملهن اكثر من ١٤ سنة وكُن يحضرن المؤتمرات ، والبعض يستقبلن الوفود الأجنبية النسائية، ويُشاركن في مركز الحوار الوطني ،ولكن هنالك قلة بدأن عملهن السياسي (كعضوات)، وليس لديهن خبرة في العمل السياسي المطلوبة في تفعيل مستوى المشاركة السياسية، وهذا يدل على تفاوت كبير بين المجموعتين في عدد سنوات الخبرة ، فامتلاك خبرات متفاوتة في العضوية يعتبر متغيرا بحثيا يتم على أساسه مقارنة دور العوامل المؤثرة على العضوات والمستشارات ومستوى فاعليتها على أساسه.

نلخص مما سبق أن اغلب العضوات هُنْ صفوة من نساء الوطن لهُن خبرات في مجالات سابقة، منهن من عملن في التعليم، أو نُخبة متعلمه لهن خبرات في العمل العام الإداري ،، لأن الأغلبية نشاطاتها محدودة ، حيث انها ظلت مركزة في قطاع المرأة ،ولم تتطرق للقضايا التي تناولتها المنظمات في المجتمع، مثل قضايا تعديل القوانين خاصة قانون الأحوال الشخصية والعنف ضد المرأة .

ثانيا: الاجابة على اسئلة الدراسة

أن واقع المشاركة السياسية الحقيقي للمرأة السعودية لايزال دون مستوى التوقعات على الرغم من ما حصلت عليه المرأة من مستوى تعليم يتناسب مع طبيعة التقدم في المجتمع مما يعني وجود مجموعة من العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية للمرأة السعودية التي تحول دون المشاركة الفعلية للمرأة في العملية السياسية في المملكة العربية السعودية وفي نظرة متفحصة لطبيعة هذه العوامل المؤثرة ناقشت الباحثة عددا من التساؤلات التي تتمحور حول امكانية العمل على تفعيل المشاركة السياسية للمرأة السعودية اذا ما تم التعامل مع جميع تلك العوامل وضبطها.

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول:

ما العوامل الأكثر تأثيراً على تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة السعودية؟

وبدراسة النتائج التي توصل اليها الدراسة فيما يتعلق بالعوامل الاجتماعية الذاتية والثقافية والتشريعية المؤثرة على المشاركة السياسية للمرأة السعودية اثبتت الدراسة ما يلي:-

أولا :العوامل الثقافية والمشاركة السياسية للمرأة السعودية

وباستعراض فئة العوامل الثقافية:

اتضح أنها تحوي عددا من المفاهيم هي : (التنشئة الاجتماعية، الرجل اناني ،نظرة الرجل الشرقية، تهميش واقصاء المرأة ،موروث ثقافي ،عادات وتقاليد ،ثقافة القبيلة العربية) وضعتها الباحثة في فئتين هي:(فئة الثقافة الذُكورية، وفئة البُنية القبلية) وهذه الفئتين تصب في فئة العوامل الثقافية، والتي تم مناقشتها في الفصل الرابع.

١. الثقافة الذكورية والمشاركة السياسية للمرأة السعودية

اتضح من الدراسة أن المجتمع السعودي لا يعترف بدور المرأة إلا في المواقع المقبولة اجتماعيا ،وفي إطار حدود معينة ايضا، وأنه يجب على النساء القبول بذلك وعدم تجاوزه، وتعزز ذلك بفعل العادات والتقاليد المنبثقة عن البناء الثقافي في المجتمع السعودي، وعزز ذلك مقولة احدى العضوات"....أن العمل السياسي هو عالم خاص بالرجال ودخوله بالنسبة للمرأة ليس بالأمر السهل ونحن نقتحمه دون رغبتهم وهذا احساسي دائما...." فالثقافة السائدة هي التي تحدد نطاق عمل المرأة ومساحتها الخاصة، وبفضل التطورات والتحولات التي جرت في المجالات التعليمية والاقتصادية والاجتماعية، حصلت المرأة على المزيد من الحريات في مجال المشاركة العامة غير أنه ورغم ذلك تم الحفاظ على القيم التقليدية والأدوار والعلاقات القائمة على أساس النوع داخل العائلة ومفاهيم ضعف قدرات النساء مقارنة بالرجال ، وتتبلور جميع هذه التحديات الثقافية مع بعضها لتتشكل مع الزمن لتُصبح من مسلمات المجتمع والتي تجعل المرأة لا تُقبل على العمل السياسي، وبالتالي اقبالها على الاعمال التي تكون مقبولة في المجتمع والابتعاد عما يرى فيه المجتمع خرقاً للعادات والتقاليد. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة حميد (٢٠١١م)،

في أن المعوقات الأكثر تأثيراً على مشاركة المرأة سياسياً من وجهة نظر المجتمع السعودي هي العادات والتقاليد ، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة العيسى(٢٠٠٨م) ، وجود معوقات تعيق المشاركة السياسية للمرأة السعودية تتمثل في الأهل والزوج والموروثات الثقافية والاجتماعية في البيئة السعودية، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الختاتنة (٢٠٠٥م) في أن مشاركة المرأة السياسية تتأثر بالقوى التقليدية المحافظة في المجتمع الاردني، كالنظام القرابي والعشائري ورغبة الأهل والزوج، والقيم والقواعد العرفية السائدة في الثقافة العربية، ، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة طهبوب(٢٠٠٣م) في بروز عامل الثقافة المجتمعية الأردنية الذي يرتكز في السلطة الأبوية الذُكرية ، والفئوية ، والعشائرية، وأن هذه الثقافة تكرس هيمنة الرجل في ظل قوة الصوت العشائري الذي يهمش المرأة ويحرمها من فرصة نجاح وصولها إلى البرلمان.

٢. البنية القبلية والمشاركة السياسية للمرأة السعودية:

اتضح من الدراسة أن بعض افراد المجتمع السعودي يخضعون للقيم والعلاقات الموروثة، ،ويرسمون صورة نمطية للمرأة عن طريق التنشئة الاجتماعية ،ويحددون ما هو مناسب وغير مناسب لأدوار الرجال والنساء والتي تُعطي الرجال الحق في التمثيل السياسي، وعزز ذلك مقولة احدى العضوات"....هناك تمييز نابع من موروثات القبيلة في المجتمع السعودي تدعو لتحجيم عمل المرأة ووضعه في اطار ممنوع تجاوزه ...." وعلى الرغم من أن المملكة العربية السعودية أقرت حقوق المرأة التشريعية في العمل السياسي، لكن على ما يبدو ثقافة القبيلة لا تُقر بهذا الحق وتراه أمراً غريباً على المجتمع ،فالوعي والادراك بأهمية المشاركة السياسية للمرأة ظل حبيساً في فكر وقناعة بعض النخب وبعض فئات المجتمع من المثقفين أما بقية أفراد المجتمع فلايزالون منكفئين على ذواتهم أسرى للتقاليد والأعراف ،ونتيجة لذلك فان الغياب النسبي للمشاركة السياسية للمرأة السعودية لا يعود إلى عقبات تشريعية، و إنما إلى عقبات بنائية وثقافية .

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة راجح(٢٠٠٣م)، في أن للوضع الاجتماعي المتمثل في البناء الاجتماعي والقبلي، والعادات والتقاليد، الدور و الأثر الكبير على مشاركة المرأة او الحد منها.

ثانيا: العوامل الذاتية والمشاركة السياسية للمرأة السعودية.

وباستعراض فئة العوامل الذاتية:

اتضح انها تحوي عددا من المفاهيم هي : (التمييز على اساس النوع ،اختلاف الوظائف بين المرأة والرجل، طبيعة الانثى ،حقوق المرأة ،تعليم المرأة الكفاءة ،الثقة، قوة الشخصية) وضعتها الباحثة في فئتين هي:(الناحية الفيزيولوجية للمرأة، وفئة وعي المرأة بحقوقها) وهذه الفئتين تصب في فئة العوامل الذاتية، والتي تم مناقشتها في الفصل الرابع.

١. الناحية الفيزيولوجية والمشاركة السياسية للمرأة السعودية

اتضح من الدراسة أن بعض الأُسر تهيئ الفتاة منذ البداية للقيام بالأدوار التقليدية المطلوبة منها، بالإضافة الى التميز في المعاملة بينها وبين الذكر، والعمل على تشديد الرقابة على سلوك الفتاة، بالإضافة الى الكثير من الممنوعات المفروضة عليها والتي لا يلتزم بها الذكر مما يعزز شعور المرأة بالإحساس بالنقص والتبعية ، وعزز هذا التفسير مقولة احدى العضوات"....والدتي كثيرا ما تفكر بالعادات والتقاليد الخاصة بالفتاة ، وكنا لا نخرج للزيارة الا مع امي ،وخاصة اننا ننتمي لعائلة محافظة نوعاً ماً...." ومن هنا يُصبح الاعتقاد عندها بأن التفوق القيادي هو للرجل مما يساعد على خلق جيل جديد من النساء غير قادرات على خوض الحياة السياسية بثقة، كونهم يعتبرون بأن ذلك خروجاً عن أُنوثتها، وخرقاً للأعراف والتقاليد وهذا مما يُشكل عائق أمام المرأة على اتخاذ القرار لأن المرأة تشعر باللامسوؤلية والاتكالية في هذا المجال ، وبالرغم من أن بعض الأُسر تتعرض مع التطور الى بعض التغيرات ،مما يُساهم بنصيب أوفر تدريجيا للمرأة ، كخروجها للعمل و مشاركتها في مجال ميزانية الأسرة ، مما أعطاها بعض الحق في مناقشة شؤون الأسرة وساعدها على مشاركتها في اتخاذ القرارات ، وذلك نتيجة التعليم أيضا الأمر الذي نجم

عنه تكون توازن في الامور الحياتية إلا إنه لم يصل الى حد الرضى والقناعة بأهمية مشاركة المرأة السياسية والقيادية في المجتمع ، وتفسر الباحثة ذلك بأن الاختلاف الفيزيولوجي لا يعد بحد ذاته مشكلة، إنما النظرة الذُكورية هي التي تعد مشكلة، وبالتالي فالمشكلة ثقافية وليست فيزيولوجية،

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الشامسي(٢٠١١م) في أن التشريعات والأنظمة قد ميزت بين الجنسين على اعتبارات عدة منها ما يتصل بوظيفة المرأة الاجتماعية وتكوينها الطبيعي، وتتفق مع نتيجة دراسة طهبوب (٢٠٠٣م) في أن الموروث الثقافي هو الذي يحدد الأدوار الجنسية بسبب التنشئة .

٢. وعي المرأة بحقوقها والمشاركة السياسية للمرأة السعودية

اتضح من الدراسة أن تعليم المرأة يعمل على ايجاد مناخ مُلائم لتكون المرأة جزءاً رئيسياً من العملية السياسية من خلال دورها ومشاركتها في عملية صنع القرار وعزز ذلك مقولة احدى العضوات"....نظرا لأن والدي متعلم ومثقف أثر ذلك على مستوى وعينا وادراكنا لحقوقنا منذ الصغر...." الأمر الذي سوف يؤثر على قدرتها على أن تكون فاعلاً رئيسياً وليس مكملاً للعملية السياسية إلا أن الواقع الفعلي لا يعكس هذا الأمر حيث أن مشاركة المرأة في كافة اشكاله واساليبه لايزال دون المستوى المطلوب وهذا يعود الى طبيعة المجتمع السعودي وما تسوده من علاقات وعادات وتقاليد، وترى الباحثة الدور المهم لعمل المرأة الذي يرفع من مكانتها الاجتماعية ويمتد أثره الى جميع جوانب الحياة بما يجعلها تشارك في اتخاذ القرارات وتأكيد الذات بالمشاركة في الحياة العامة ورفع المستوى الاقتصادي ، ويحقق لدى المرأة الاحساس بالكيان الاجتماعي والتكافؤ مع الرجل والرغبة في الحصول على مركز اجتماعي ،بالإضافة الى استطاعتها اثبات قدرتها على المشاركة في الحياة العامة، وبالتالي الوصول الى المساواة في شؤون الحياة العامة ، وازدياد وعي المرأة من خلال ظهور ثورة معلوماتية هائلة وانتشار للمعرفة على صورة لم يشهدها العالم من قبل، مثل تأسيس الكثير من الجمعيات الخاصة بالمرأة السعودية

والمنتشرة في جميع مناطق المملكة تقريبا لأخذ دورها في نشر الوعي السياسي والعمل على تفعيل دورهن لأخذ مكانتهن وحقهن في هذا المجال، إلا أن حجم التغيرات التي حصلت في المجتمع السعودي لا تتفق مع حجم التغيرات التي طرأت على حجم المشاركة السياسية للمرأة السعودية ، وبذلك لم تتأثر ممارسة المرأة لحقها في المشاركة السياسية لعدم ترسيخ التغيرات النوعية ولم يستطع تحويل المرأة الى قوة سياسية قادرة على تغير الواقع وأخذ دورها في المشاركة السياسية والوصول الى المناصب الإدارية العليا التي تصنع القرار ويكون لها أثر ملموس على أرض الواقع يخدم المجتمع ككل ويخدم قضايا المرأة على وجه الخصوص. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الختاتنة (٢٠٠٥) في أن درجة وعي المرأة بحقوقها بالمشاركة السياسية تصل أعلاها عند النساء الحاصلات على الدراسات العليا مقارنة بما هو دون ذلك، بالإضافة لاتفاق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة طهبوب (٢٠٠٣م) مسؤولية المرأة الشخصية وراء هذا الفشل ، فقد وصفت بالسلبية اتجاه قضاياها وحقوقها وضرورة مشاركتها السياسية ، وضعف خبرتها وتجربتها في خوض العملية الانتخابية

ثالثا: العوامل التشريعية والمشاركة السياسية للمرأة

وباستعراض فئة العوامل التشريعية:

اتضح انها تحوي عددا من المفاهيم هي : (استئثار الرجال بالمهام، اعادة صياغة لائحة تنظيمه ،تفعيل التشريعات ،ايصال كلمة المرأة ،تغيرات ايجابية لصالح المرأة ،توجهات القيادة السعودية) وضعتها الباحثة في فئتين هي:(فئة المساواة وتكافؤ الفرص والعدالة، وفئة التوجه الحالي للقيادة) وهذه الفئتين تصب في فئة العوامل التشريعية، والتي تم مناقشتها في الفصل الرابع.

١. المساواة وتكافؤ الفرص والعدالة والمشاركة السياسية للمرأة

اتضح من الدراسة أن للثقافة السائدة دور في توزيع القوة بين الرجل والمرأة في مواقع صنع القرار، و على تحديد نوعية السلوك الذي يمكن أن ينشا عنهما، وأن عدم

التوازن في توزيع القوة لدى الجنسين يؤدي الى الحد من محاولة المرأة في الحصول على تولي المهمات والمناصب القيادية في المجال السياسي وفي صنع القرار، ويعود ذلك الى الأدوار الاجتماعية التي حددت لها من خلال عملية التنشئة الاجتماعية ،تلك الادوار التي تتصف بإنكار الذات ،وتلقي القرارات ،بينما تنشئة الرجل تؤهله للقيادة واتخاذ القرارات ،مما يجعل من الصعب على المرأة الاستئثار بالمهمات وبخاصة فيما يتعلق بالخصائص المنوطة بدور الرجل، واية محاولات من المرأة لممارسة القوة تعد تمرداً على التوقعات الاجتماعية التي ترى أنه من غير اللائق القيام بمثل هذه السلوكيات ،مما يضعها في موضع النقد والرفض من المجتمع ، وبالتالي هذا بدوره يؤدي الى الحد من محاولاتها للقيام بهذه السلوكيات والاحجام عن المشاركة السياسية، وتُفسر الباحثة ذلك بان القوانين والأنظمة المعمول بها تحقق مستويات عالية من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمرأة غير أن التطبيق العملي لها يأتي على نحو مختلف تماماً، ولكن يبقى التطبيق هو المشكلة ، منذ أن بعث الله عز وجل الأنبياء والرسل، فكانت الرسالات تحمل أبعاداً إنسانية في مضامينها، بينما تأتي تطبيقاتها بعيدة كل البعد عن هذه الأبعاد، مما يعني أن المشكلة الحقيقة ليست في النصوص بذاتها، إنما في كيفية التعامل معها، وهي مشكلة إنسانية وليست مشكلة دينية، وفي هذه المشكلة بالذات تكمن مشكلة حقوق المرأة في المجتمع العربي، حيث تعمل كل قوة من القوى الاجتماعية والسياسية على تطويع الدين والسياسة والاقتصاد لفهمها ومصالحها، أكثر بكثير مما تحاول تطبيق الدين بأبعاده الأخلاقية والإنسانية التي أرادها الله عز وجل، وعزز ذلك مقولة احدى العضوات"....دائما انادي بالعدالة الاجتماعية في التشريعات الموضوعة وكمثال قانون الأحوال الشخصية الخاص بالمرأة يحتاج الى تعديل بعض نصوصه التي بها تمييز...." وتبعاً لذلك ترى الباحثة ضرورة العمل على تطبيق التشريعات والأنظمة التي تتعلق بالمرأة وسن التشريعات ،وتعديل النافذ منها ، ومشاركتها في رسم السياسات التشريعية الخاصة بقضايا المرأة، واشغالها للمراكز القيادية العامة، بما يُساهم في الغاء مظاهر التمييز ضد المرأة في

المجالات المختلفة، وأن تكون متوافقة مع قيم المجتمع، وتهدف بشكل أساسي الى تفعيل مساهمة المرأة السعودية في المشاركة المجتمعية ، ويعزز دورها في بناء المجتمع وتقدمه، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الشامسي(٢٠١١م) في ان هذه التشريعات ساوت كقاعدة أساسية بين الرجل و المرأة في أحكامها بموجب الشريعة الإسلامية وأعراف المجتمع إلا أن بعض هذه التشريعات قد ميزت بين الجنسين على اعتبارات عدة منها ما يتصل بوظيفة المرأة الاجتماعية وتكوينها الطبيعي أو بمبررات أخرى تقتضيها المسألة العامة، وتتفق مع نتيجة دراسة العجلان(٢٠٠٩م) في ان غياب اشراك المرأة في سن التشريعات يجعلها اكثر جهلا بها. وتتفق مع وتتفق مع نتيجة دراسة وفيسمان وغاتي(٢٠٠٦) في ان اهم المشكلات التي تواجهها المرأة هي ظاهرة التوزيع التقليدي للأدوار والتمثيل الغير متكافئ لدور المرأة في المراكز الإدارية العليا الحكومية ، والتقليل من قيمة القدرات التي تمتلكها المرأة للوصول الى هذه المناصب.

٢. التوجه الحالي للقيادة والمشاركة السياسية للمرأة

اتضح من الدراسة انه وبالرغم من الإصلاحات والتحولات السياسية التي جرت في البلاد خلال العقدين الماضيين ظلت الفرص السياسية المتاحة للمرأة محدودة جداً، وهذه إشارة واضحة إلى عدم ثقة المجتمع السعودي بقدرة المرأة على العمل السياسي الذي هو من اختصاص الرجل، ولمواجهة هذا الواقع، استخدمت القيادة السعودية بعض أساليب التمييز الإيجابي للتعويض عن ضعف المشاركة السياسية للمرأة السعودية ،وذلك عن طريق التمثيل النسبي للنساء في مجلس الشورى وعزز ذلك مقولة احدى العضوات"....ارى ان يكون هناك زيادة في نسبة تمثيل المرأة في مجلس الشورى وذلك بزيادة عدد المقاعد ...." والشيء المؤكد أن إجراءات التمييز الإيجابي لصالح النساء لا يعني بالضرورة امتلاك النساء للقوة والسلطة، بل بتساند وتعاضد من القاعدة الشعبية ،وبدعم الرأي العام ودعم القيادات السياسية غير الرسمية المؤثرة في عمليات المشاركة السياسية، وترى الباحثة أن تدني مشاركة المرأة سياسيا يرتبط في تأخر الاستعانة بالمرأة طوال هذه السنين

علماً أن كثيراً من النساء قدمن خدمات للمجتمع السعودي في عدة مجالات، ولكن خضوعا للثقافة السائدة وعدم تقبل المجتمع للمرأة أدى الى تأخر انضمامها للعمل السياسي ، وترى الباحثة ان للقيادة دور مهم في سن التشريعات أو تعديلها المتعلقة بالمرأة ومشاركتها السياسية ، و في فتح ابواب المشاركة السياسية للمرأة أو اغلاقها، هذا الذي يدفع باتجاه تغيير الأدوار التقليدية للمرأة الى أدوار جديدة مبنية على المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص حيث أن الحكومة بمشاركة القطاع الخاص والمؤسسات الأهلية والمحلية قد تُسهم بشكل كبير في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة السعودية، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الشامسي(٢٠١١) في وجود مبادرات للقيادة في تعيين المرأة في مناصب عليا، وتأنيث مسميات المناصب عند شغلها من قبل نساء، ومنح المرأة حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة راجح(٢٠٠٣) في ان المرأة اصبح لها مشاركة واضحة في الحياة السياسية ، وقد ساعدها في ذلك المناخ السياسي العام ،وبعد ان كفل لها الدستور حقوقها كاملة ولم تفرق بينها وبين الرجال الا ان مشاركتها لازالت محدودة ولم تصل الى مستوى اتخاذ القرار داخل الاحزاب وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة نصيب(٢٠٠٢م)، في ان افتقار المرأة للمهارات اللازمة لمزاولة المهام السياسية هو نتيجة قلة التأهيل والخبرة في العمل السياسي.

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني:

ما اتجاهات المرأة السعودية نحو واقع مشاركتها السياسية؟

وبدراسة النتائج التي توصل اليها الدراسة فيما يتعلق باتجاهات المرأة السعودية نحو واقع مشاركتها السياسية اثبتت الدراسة ان :-

اولا: المشاركة السياسية للمرأة السعودية.

وباستعراض فئة المشاركة السياسية:

اتضح انها تحوي عدداً من المفاهيم هي:(التخطيط والتنفيذ ،شاملة ومتكاملة ،دور المرأة في اتخاذ القرار ،قضايا المرأة ،تمثيل المرأة ،مقاعد تنافس عليها المرأة ،تعزيز

مشاركة المرأة) وضعتها الباحثة في فئتين هي:(مفهوم المشاركة السياسية، تفعيل مستوى المشاركة السياسية) وهذه الفئتين تصب في فئة المشاركة السياسية ، والتي تم مناقشتها في الفصل الرابع.

١. مفهوم المشاركة السياسية للمرأة السعودية

يعتبر مفهوم مشاركة المرأة السياسية قضية سياسية مرتبطة بالإرادة السياسية، بحيث تكون هذه الارادة مرآة حقيقية لمدى ايمان المرأة بقضاياها ، وهناك تمييز نسبي على قضايا المرأة ذات الطابع الاجتماعي ومعالجة هذه القضايا تتسم في الأغلب بالسطحية ولا تهتم بالأسباب المجتمعية لهذه القضايا ،ولا تُعالج بشكل جدي وفعال ومستقل ،إذ لا تتعدى الإشارة اليها، وعزز ذلك مقولة احدى العضوات"....قد يرجع عدم التخصيص في تناول قضايا المرأة، بأن هناك قضايا لها أولوية وأهمية أكبر...." وترى الباحثة أنه قد يعود سبب ذلك أنه يوجد فروع للنساء داخل المؤسسات الحكومية في مجال شؤون المرأة تعني بقضاياها ،بينما كان من الأهمية أن يبرز دور المرأة في معالجة قضاياها والدفاع عن حقوقها ،فلابُد من التسريع في إعطاء المرأة دوراً حقيقياً في عملية المشاركة السياسية ،و أن لا يُفهم من ذلك أن وجود المرأة في مواقع صنع القرار بانه يخدم النساء فقط، ولذلك يتطلب الأمر إعادة النظر ليس في طبيعة هذه المشاركة وانما في فهم حقيقة هذه المشاركة ومستوياتها، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة نصيب(٢٠٠٢م)في ان المرأة لم تتبن قضايا سياسية جوهرية تدافع عنها وتعمل على ابرازها للراي العام بعد ان وصلت الى مراكز صنع القرار.

٢. تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة السعودية

ومع صدور القرار السياسي وهو انضمام(٣٠)عضوة الى مجلس الشورى، هذا بدوره يعكس مدى تزايد التركيز على المشاركة السياسية للمرأة السعودية ،إلا أن ذلك لا يعني أن هناك مشاركة حقيقية للمرأة السعودية في العمل السياسي، وعزز ذلك مقولة احدى العضوات"....ارى ان تفعيل دور العضوة من خلال الممارسة العملية والتأهيل والتدريب

هذا الذي سيفتح الطريق لتقدم مسيرتها الاجتماعية والسياسية...." فالعبرة ليست بالعدد، فهذه العضوية هي ليست بناء على وصول حقيقي للمرأة ، فالمشاركة السياسية عملية لا يُمكن حصرها في دخول المرأة لمجلس الشورى فقط، على الرغم من اعتبار دخول المرأة لمجلس الشورى قمة المشاركة السياسية للمرأة السعودية في الوقت الحالي، وبوضع نسبة للمرأة كحد ادنى لا يجب النزول عنه ، بدءاً بمقاعد المجلس والمناصب القيادية العُليا، وعلى الرغم من الإنجازات التي تحققت للمرأة في العمل السياسي في الوقت الرهن ،إلا أنه مازالت المشاركة السياسية للمرأة السعودية أكثر ضعفاً واقل تأثيراً من المجالات الأُخرى، ومازال التمكين السياسي أضعف حلقات تمكين المرأة بشكل عام ، على الرغم من الجهود المبذولة من القيادة، وهذا جميعه مرده للثقافة السائدة في المجتمع. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة حميد(٢٠١١م) في ان هناك حاجة لمزيد من الاصلاحات السياسية لتفعيل العمل السياسي للمرأة السعودية.

ثانيا: دور العضوة في المشاركة السياسية

وباستعراض فئة دور العضوة:

اتضح انها تحوي عددا من المفاهيم هي : (مؤهلات المرأة ،التعليم العالي للمرأة، زيادة التخصصات وتنوعها ،ضعف قدرات المرأة ،قيود المشاركة السياسية للمرأة) وضعتها الباحثة في فئتين هي:(التصويت وابدا الراي، حضور اجتماعات اللجنة المتخصصة) وهذه الفئتين تصب في فئة دور العضوة ، والتي تم مناقشتها في الفصل الرابع.

١. التصويت وابدا الراي

المرأة السعودية لاتزال بعيدة عن التواجد فعلياً في الحراك السياسي ،بالرغم من التوسع في تعليم المرأة وتنوع تخصصاتها ،وطبيعة عملها ، وعزز ذلك مقولة احدى العضوات"....لا توجد بيننا من تحمل درجة الماجستير فجميعنا حصلن على مؤهل عالي مما اصقل خبرتنا ودعمنا في تجربتنا السياسية...." والذي بدوره يؤثر على نوعية القرارات ويزيد من احساس المرأة بالنضج والقدرة على الابداع والانجاز فهذه الأمور كفيلة بان

تعكس ايجابيا على مشاركتها السياسية، ورغم ذلك فهناك إخفاق في مشاركة المرأة السياسية والذي يرجع الى ثقافة المجتمع فلاشك في أن منظومة القيم والتقاليد الاجتماعية التي تتلاقى مع خصائص الثقافة السياسية في المجتمع السعودي تقوم بدوراً مهماً ومؤثراً في مدى قبول المجتمع للمشاركة السياسية للمرأة فهذه القيم والتقاليد التي تلقى تفسيرات وتأويلات معينة لأحكام الشريعة الاسلامية تمثل قيداً على قبول المجتمع للمشاركة السياسية للمرأة، كما انها تعكس مبادى العدالة الاجتماعية والمساواة في المجتمع حيث أن التمييز ضد المرأة يُعتبر احدى المؤشرات التي تعكس تهميش الأنظمة السياسية للمرأة في المجتمع ،وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة حميد(٢٠١١م) في ان المجتمع السعودي يرى أن المرأة السعودية مؤهلة للعمل السياسي في المرحلة الحالية نظراً لوجود مقومات المشاركة السياسية للمرأة من وجهة نظر المجتمع السعودي وهي تأهيل المرأة السعودية. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة اوغا تيلتيس(٢٠٠٠م) في انه كلما زاد المستوى التعليمي للمرأة كلما زاد نشاطها في الحملات الانتخابية وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الختاتنة(٢٠٠٥م) أن تعليم المرأة وعملها يؤثران ايجابياً على المشاركة السياسية للمرأة في الانتخابات النيابية

٢. حضور اجتماعات اللجنة المتخصصة

انه لابد من تفعيل عملية مشاركة العضوة داخل هذه اللجان المتخصصة ،كون نشاطها داخل هذه اللجان يتميز فقط بالطابع التنفيذي اكثر منه بالتخطيط ، ويظهر ذلك من خلال الحضور والنقاش والمهمات المنوطة بالمرأة داخل هذه اللجان بحيث يستحوذ الرجل على المناصب الحساسة ذات الصبغة التخطيطية وتكلف المرأة بالمهام التنفيذية وهذا يُعتبر وجود صوري وشكلي في مراكز المرأة ، وعزز ذلك مقولة احدى العضوات"....لنا أيام معينة لحضور اللجان ، الرئاسة في هذه اللجان تكون للرجل...." حيث تبقى المرأة دائماً الرقم الثاني بعد الرجل في احتلال هذه المراكز، وبالتالي اصبح أداُءها ضعيف ،وبهذا تكون المرأة في هذه الحالة غير فعالة، وتبرر الباحثة ذلك بالعقلية

الذُكورية السائدة في المجتمع بان المرأة ضعيفة، ولا تصلح للأمور القيادية وليس لها أن تتزعم القرارات، وأن القرارات تتخذها هيئات يُهيمِن عليها الرجال، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة Akande(٢٠٠٧) لازالت المرأة لم تتغلغل في السياسة، وان المرأة تشكل نوعا ما مصدرا غير مستعمل في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة وفيسمان وغاتي(٢٠٠٦)وهو انه دائما يتم عزل المرأة في المواقع القيادية عن القرارات الهامة، وذلك صعوبة الوثوق في القرارات التي تتخذها، حتى لو كانت تعمل في مناصب عليا في الدولة فيجب ان تلجأ الى استشارة من قبل رجل أعلى منها رُتبة .

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثالث:

ما التصور المقترح للتعامل مع آلية تفعيل المشاركة السياسية للمرأة السعودية؟

وبدراسة النتائج التي توصل اليها الدراسة فيما يتعلق بالتصور المقترح للتعامل مع آلية تفعيل المشاركة السياسية للمرأة السعودية اثبتت الدراسة ان

وباستعراض فئة التصور المقترح:

اتضح انها تحوي عددا من المفاهيم هي : (زيادة وعي المرأة والرجل بأهمية مشاركتها، التوعية والتدريب والتثقيف، القضاء على الصورة النمطية للمرأة ، التنشئة الاجتماعية، المناهج الدراسية ،تكافؤ الفرص دون تمييز، التمثيل النسبي للنساء في مجلس الشورى ،مشاركة المرأة في سن التشريعات الخاصة بالمرأة) وضعتها الباحثة في ٣ فئات هي:(العوامل الثقافية، العوامل الذاتية، العوامل التشريعية) وهذه الفئات تصب في فئة التصور المقترح، والتي تم مناقشتها في الفصل الرابع.

١. المقترحات المتعلقة بالعوامل الثقافية

من خلال ما توصلت اليه الدراسة، ترى الباحثة أن يتم وبشكل تدريجي تغيير الموروثات الثقافية والمتعلقة بتقسيم الأدوار بين الرجل والمرأة ، من خلال اهتمام منظمات المجتمع المدني ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة الثقافة بتكثيف حملات التوعية

والتثقيف الأُسري والاجتماعي في إبراز أهمية الأدوار المتغيرة للرجل والمرأة في الأسرة والمجتمع، وتقبُل المرأة في المراكز القيادية في الأسرة والحياة العامة (الوظيفية والمهنية والسياسية) مع نشر فكرة أن هذا التقدم لصالح المرأة لا يؤثر في مركز الرجل ولكنه مهم لضمان تكامل أدوارهُما في الحياة الأُسرية والمجتمعية، وضرورة تفعيل دور المرأة الأُم في عملية التنشئة الاجتماعية في الأسرة، لما في ذلك من تأثير في تنمية قدرات الفتاة من جانب وتغير أفكار أخوتها الذُكور بشأن مكانتها ودورها من جانب آخر، وعليه تستطيع المرأة من المساهمة في القضاء على ظواهر اجتماعية سلبية تحد من قُدرتها على العطاء والمساهمة في المجتمع.

٢. المقترحات المتعلقة بالعوامل الذاتية

من خلال ما توصلت اليه الدراسة ،ترى الباحثة أن التوظيف الكامل لقدرات المرأة وتعزيز ثقتها بذاتها وقدراتها، يبدأ منذ مرحلة الطفولة من خلال تعزيز المناهج الدراسية وربطها بمواضيع تساعد على غرس المفاهيم التي تحترم الفتاة والمرأة في أذهان أفراد المجتمع وتغيير الصورة الفيزيولوجية النمطية لديهم عن دورها كربة بيت من خلال تسليط الضوء على مجالات الابداع والثقافة والعلم لديها، ويكون ذلك منذ المراحل الدراسية الاولى، فضلاً عن تفهم المسؤوليات المشتركة في المؤسسة التربوية ومؤسسات المجتمع الأخرى، ويتم ذلك من خلال دعم الدولة المادي والمعنوي للمؤسسة التربوية لزيادة امكانياتها المادية لتغيير وتفعيل المناهج الدراسية ،و تمكين المرأة من الحصول على فرصتها التعليمية بما يكفل تحقيق التكافؤ مع الرجل، من خلال رفع مستواها التعليمي والقضاء التام على أميتها وزيادة مستوى الوعي لديها، ويجري ذلك بإقامة دورات ارشادية وتدريبية، والعمل على تفعيل دورات التدريب والتأهيل للمرأة .

٣. المقترحات المتعلقة بالعوامل التشريعية

ترى الباحثة من خلال ما توصلت اليه الدراسة من نتائج أن عملية رفع مستوى المشاركة السياسية للمرأة السعودية ، وتحسين أداُها يتطلب تكاثف جهود الاصلاح

المؤسسي لتحقيق ذلك ، وزيادة حصص التمثيل النسبي للمرأة في مجلس الشورى ،لتحقيق العدالة الاجتماعية، والعمل على تطبيق التشريعات التي أقرتها القيادة السعودية وتفعيلها، والعمل على تعديل ما يحد من مشاركتها، ومشاركة المرأة في سن التشريعات الخاصة بقضاياها ، ورسم أفضل للمستقبل ، بفتح جميع الفرص الاجتماعية والاقتصادية أمام المرأة السعودية ، والعمل على ضرورة إزالة كافة أشكال التمييز ضدها حتى تتمكن من توسيع نطاق قدراتها البشرية إلى أقصى حد ممكن ،لتحسين أوضاع المرأة السعودية لإدماجها في المشاركة السياسية.

- جاءت المعالجة على مستوى الرؤية التي يمكن استخلاصها من الدراسة، ذلك أن الوصول إلى رؤية جديدة لفهم المشكلة يعد الجزء الأساسي والمتمم لاستخدام النظرية المجذرة، ويمكن أن يُفسر ضعف المشاركة والعوامل التي تحول دونها بالعوامل الثقافية وهي الرؤية التي تم التوصل إليها.
- ووفق هذا التصور انتهت الدراسة إلى رؤية شمولية تساعد في تفسير المشكلة ، وهذا هو المضمون الحقيقي للدراسات التي تعتمد النظرية المجذرة، أن تبدأ من الأجزاء وتنتهي إلى التفسير الكلي، دون أن تعتمد رؤى مسبقة في تفسير الظاهرة، ولكن ينبغي أن تنتهي إلى تفسير شمولي، وهو الأمر الذي تم التوصل اليه في نتائج الدراسة النهائية.
- لاشك في أن استخدام النظرية المجذرة أمر مهم للغاية في الدراسة الاجتماعي، ذلك أن هذه النظرية تقوم بالفعل على ضرورة أن تبدأ الباحثة بحثها دون أحكام مسبقة، ودون فرضيات يمكن أن تحول دون فهمها لموضوع بحثها، وهذا يعني باختصار أن الباحثة ينبغي أن تبدأ دراستها دون نظرية مسبقة، وهذا صحيح، ولكن ينبغي أن ينتهي إلى نظرية، وهو الأمر الذي أشار إليه كل من جلاسر وستراوس ، بان النظرية المجذرة تعني الخروج بنظرية جديدة أو رؤية جديدة من خلال المعلومات

والبيانات التي يجمعها الباحث في الحقل المعرفي، وتتولد هذه النظرية من خلال أفكار المبحوثين أنفسهم ومن خلال رؤيتهم للظاهرة.

- في سياق التأكيد على ضرورة الانتهاء برؤية شمولية يمكن القول بأن العامل الثقافي والذي تمثل في هذه الدراسة (بالثقافة الذُكورية والبُنية القبلية)، هو الذي يُشكل عصب الحياة الاجتماعية في المجتمع السعودي، وكذا الحال في الكثير من جوانب الحياة الاجتماعية في الوطن العربي يُشكل الأساس الذي تُبنى عليه العقبات التي تحول دون تحقيق المشاركة السياسية للمرأة بالمعنى الكامل، وتظهر هذه الثقافة بأشكال مختلفة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وعليه، فإن مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية مثلا ليست بأفضل مما هي عليه في المجال السياسي، وليست بأفضل مما هي عليه في المجال الاجتماعي، لأن المعايير الثقافية تضفي بطابعها الخاص على مختلفة ألوان النشاط الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في المملكة.

٥ . ٣ النتائج الاضافية التي وجدتها الدراسة

١. وضحت الدراسة أن البيانات الاولية لعينة الدراسة و المتمثلة بـ (العمر، الدرجة العلمية، العمل، عدد سنوات الخبرة في مجلس الشورى) تتفاعل مع بعضها لتمثل بمجموعها مصدر قوة تُسهم في رسم مشاركة المرأة السياسية التي بدورها تحدد مدى فاعلية الدور الذي تؤديه المرأة من خلال اتخاذها للقرار السياسي.
٢. بينت الدراسة أن المشاركة السياسية للمرأة السعودية مرتبطة بمجموعة من العوامل والمتغيرات التي ترتبط بالمجتمع ومدى أهلية هذا المجتمع لعملية المشاركة السياسية والنضج السياسي الذي يتمتع به المجتمع حتى يكون مؤهلاً لعملية المشاركة السياسية.

٣. وجدت الدراسة أن هناك تحسناً في وضع المرأة السياسي في المملكة العربية السعودية وقد بدأ ذلك في سن مجموعة من الإجراءات التشريعية التي تم اتخاذها ومن أهمها زيادة تمثيل المرأة في مقاعد مجلس الشورى ولكنه مازال تحسنا ضئيلا.
٤. بينت الدراسة أن اكثر العوامل المؤثرة على تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة السعودية هو العامل الثقافي والذي يظهر بصورة جليه في عدم تقبل المجتمع لعمل المرأة في المجال السياسي.
٥. اثبتت الدراسة أن المرأة تشارك في تنفيذ القرارات والتوصيات كمنفذة وليس كصانعة او مشاركة لصناعة القرارات .
٦. ظهر لهذه الدراسة أن لتعليم المرأة أثر ايجابي ومحفز في تغيير ادوارها ومكانتها الاجتماعية ، و زيادة الوعي لديها ، واكتساب الخبرات الجديدة من الانفتاح على المجتمع.

٥ . ٤ توصيات الدراسة

في ضوء نتائج الدراسة فان الدراسة توصي بمجموعة من التوصيات:

١. ضرورة التوعية المتكاملة للأسرة ، بإلغاء المفاضلة بين الذكور والإناث في الأسرة الذي سينعكس ايجاباً في تفعيل مراكز وأدوار المرأة في الحياة الاسرية والحياة العامة، وهنا يأتي دور المؤسسة التعليمية في تقوية روابط علاقتها مع الأسرة من خلال ندوات التوجيه والارشاد التربوي.
٢. أن هناك حاجة ماسة لبذل المزيد من الجهد لحث المرأة السعودية على المشاركة الفاعلة وذلك عن طريق الاهتمام بعملية التنشئة من خلال قنواتها المختلفة، ووسائل الاعلام ،وتعزيز دور المرأة في المناهج والكتب المدرسية ، وعقد الندوات والمؤتمرات لتغيير الصورة التقليدية في المجتمع عن المرأة ودورها، ولمحاولة اظهار مدى اهمية الدور الذي يمكن ان تقوم به المرأة اذا ما شاركت في المجال السياسي.

٣. العمل على توفير مناخ سياسي يساهم في زيادة مستوى تفعيل مشاركة المرأة في صنع القرار ،من خلال القيام بإجراء دراسة شاملة للأنظمة والتشريعات ودراسة مدى مرونة هذه التشريعات والأنظمة وقدرتها على اتاحة المجال أمام المرأة السعودية واشراكها في وضع وسن التشريعات المتعلقة بالمرأة .

٤. انه من الاهمية التركيز على تنمية مهارات التفاوض والإقناع لدى المرأة خاصه وأن القضايا التي تطرح في مجلس الشورى قضايا تحتاج للحوار والمناقشة وابدا الراي لإيصال صوت المرأة.

٥. العمل على رفع درجة الوعي المجتمعي للمرأة لممارسة حقوقها، والعمل على رفع كفاءات المرأة وذلك بالتدريب المستمر والمتكامل للعضوات .

٦. ان مشاركة المرأة لا ترتبط بالتصريحات والتعليقات والتوجيهات فقط من القيادة، وانما هي واقع عملي يجب أن يتم على ارض الواقع فمشاركتها هي جزء وحق أساسي من حقوقها يجب أن تأخذ جانباً واقعياً مفعلاً أكثر مما تأخذ جانباً نظرياً.

٧. ضرورة التوسع في اعداد الدراسات والابحاث من قبل المختصين في التركيز على العوامل المؤثرة على المشاركة السياسية للمرأة السعودية ووضع الحلول العلمية للتقليل من تأثيرها على مشاركة المرأة السياسية .

٥ . ٥ مقترحات الدراسة:

في ضوء النتائج والتوصيات السابقة تقترح الباحثة اجراء دراسات مستقبلية تتناول ما يلي:-

- التعليم وأثره على المشاركة السياسية للمرأة السعودية "دراسة حالة".
- تأثير العامل الثقافي على المشاركة السياسية للمرأة السعودية "دراسة حالة".
- العوامل المؤثرة على المشاركة السياسية للمرأة السعودية: دراسة مطبقة على المنتخبات في المجالس البلدية "المنهجية المجذرة".